



د. غيلان الشرجبي - Dr. Ghailan@ Hotmail.com

تمثل الانتخابات الأداة الأرقى في الممارسة الديمقراطية.. إنها وسيلة وغاية في أن معاً.. فهي وسيلة المحكومين لاختيار الحاكمين.. وغاية وطنية إذا أدرك الناس أهمية حسن الاختيار، ومن يدرك هذه الأهمية وأن صوته له قيمة لا يستهان بها.. لصياغة مصير أجيال ومستقبل وطن وتراكم حضاري.. نصل فيه أجمل ما في الماضي بأروع ما في الحاضر لاستشراف ما نطمح إليه في الغد.. فلا بد أن نعطي لهذا الصوت من (قيمة ديمقراطية).. فالديمقراطية ليست (رأي ورأي آخر) فحسب، أو (تعددية حزبية وسياسية) فقط..

أو (أن نشارك بانتخابات) وكفى أنها (تطوير حياة عامة) و(وسيلة لتنمية شاملة) يجب أن تخضع فيها (التعددية للمراجعة) و(حرية الرأي للتشديد) و(العملية الانتخابية للمفاضلة)..

الأحزاب.. وموسم الانتخاب

ماذا عن مصداقية «المشارك» لقبول نتائج الديمقراطية؟

التسلط.. وفي محاربات هذا التجاذب بين الرغبة والرهبة تنعكس تبعات هذا الصراع على الواقع- لخطاب مشوش يتنقد الأوضاع، ويوزع الاتهامات في كل اتجاه- طلباً للخيار من الحزب الحاكم، الذي إن لم يقدم له السلطة على (طبق) من ذهب) فهذا إنقلاب على مشروعية (التبادل السلمي للسلطة) ولتأهت اشتراطات الضمانة بالتجسبات للأدوار سلمياً- وضرورة اثبات المصداقية في ذلك- وهي مصداقية تعوزها أساط المؤشرات الواقعية.. ويكفي أن العلاقات الداخلية لأحزاب المعارضة باستثناءات هامشية- تؤكد عدم بروز أي نبرة لتجديد القيادة العتقة، بينما ينحرف المخطط.. ونجيب بوانر كهذه تلقى بظلالها القاتمة على مشروعية الصوت المعارض- والذي يراهن على شرقيته في النظام التعددي، كطرف يعايرة سياسة لاتقبل التضييق والإلا اقتضت التجربة الديمقراطية الشرعية- وهو ما تحرض القيادة السياسية على استنارة هذه الشراكة- واحتمال تبعاتها الامتناعية.

١- إن المقدمات الخطأية تؤدي حتماً إلى نتائج خاطئة.. والخطاب السياسي والإعلامي المتحمس لتأييد المصداقية للتبادل السلمي للسلطة، يظل حماساً عاطفياً- مالم ينظر للبعد الأخر من المعادلة السياسية- أي مدى مصداقية المعارضة في القبول بالتداولية التعددية- والأركان هذا الضمان بمثابة وضع العربة قبل الحصان).. والمؤشرات السائدة تبرهن على ذلك- فالمعارضة (فطعت تذكرة خط واحد، بوصلها إلى السلطة فحسب) فتكفي في قضيتها الأولى والأخيرة- لأجلها احتشدت في خندق التمس المشترك) ولأجله التفت- ومن أجله تمت الشراكة.

هذا الخطاب الأقرب إلى صوت الغراب- فإذا كانت خصومتهم للسلطة قد فرضت تحالفاً مرحلياً، يوجب التناقضات الأيديولوجية المبرزة- فكيف ستحسم لاحقاً.. وهل سيقبل الاشتراكي بأن يلعب الدور المركزي في إدارة البلاد، والسيطرة على مفاصل الدولة، وفرض مشروع الأيديولوجي على المؤسسات التربوية والثقافية والإعلامية.. أم ستتم بالتداول بصناعة (خطة مخضرة) أو ينتهي إلى الاحتكام للقوة لحسم الخيارات بالعنف- وهو الخيار الأكثر احتمالاً.. فالتضحيات الجسدية لتقليد أصيل للجمع- وحينها لن يستثنى أحد من دخول معمة الأحادية فيها- وتلك عقيدة أصيلة لدى الجمع- أيضاً.

٢- إن غياب أو تعقيد المشروع البرامجي- ليس صفة أو سبب جهل فهذه الأحزاب مجتمعة تمتلك رصداً تاريخياً للعمل السياسي، وتترك أن للعمل الحزبي منطقتان نظرية- لكن تناقضاتها- أولاً- وعدم قدرة هذه الأحزاب على تجاوز مآزقها التاريخية- ثانياً- تقتضي الجوء إلى التمتع والتضليل، والرهانة على (الأمية السياسية) بهدف (ترتيب الوعى) لتوفير مناخات ملائمة للإثارة التحريضية (الدينية، المناطقيية، المذهبية.. إلخ) وهذه إحدى تناقضات الخطاب الإعلامي/ السياسي المعارض، الذي يعتمد سياسات التجاهل، وتقسيم عن يورها الحيوي (بتمتية الوعى الديمقراطي لتعزيب الإرادة الجماهيرية الناضجة، كشرط محوري للمفاضلة الموضوعية بين البدائل الممكنة.. لتصبح الإجماع الوطني معياراً للاختيار من متعدد- وليصبح حرية منح أو منع الثقة، أداة لفرض (الخارطة السياسية) (وصناديق الاقتراع) بمثابة (صمام أمان لحكم الشعب نفسه بنفسه) وهذه الحكامة التي تخضع الأفراد والجماعات لخيارات الإحصاء تتناقض مع التراث الأيديولوجي للأحزاب التقليدية- التي تعتقد بالوصاية البنينة أو الوطنية.. لتقف في ورطة منهجية زمنية.. فلا هي مستعدة للخلاص من العقل من إصعقة القوالب الجاهزة- ولا هي مستعدة للتخني عن مغريات السلطة و

جزئياته الأخرى التابعة.. وهي تشير إلى (أن الحديث عن التبادل السلمي للسلطة سابق لأوانه.. فمن تهور ثأرته، ويقم الأرض فلا تعدد.. للحد من تعرض لفساد سياسي جزئية.. أو الخروج عن شراكة في تقاسم السلطة.. فلا يعقل أن نتوقع احتكامه (لنتائج صناديق الاقتراع) بتسلط مقالي الحكم لغيره- بعد استيلائه على السلطة.. كيف لا وهو يؤمن: أن كل موقع يستحوذ عليه خطوة في طريق الانتصار لحقه في الخلافة الشرعية، لتراه يدبر حرباً شعواء ضد كل من يتقرب من خطوط التماس مع أربة «تقابة» أو مؤسسة نقابية أو خيرية يستأثر بها بدلاً من يؤثر بها على نفسه.

٣- لابد للتعددية المشروعة من (اعتماد برامج سياسية تنافسية) يعرض فيها كل فرقة العمل السياسي، تصوراتهم العملية لتشخيص الواقع ورؤيتهم الخاصة لمعالجة إشكالاته.. والقبول بالاحتكام إلى الجماهير كمرجعية للمفاضلة.. لأن هذا التقاسم البرامجي مغيباً «لن فاقد الشيء لإبطه، فقد تمحورت اتهامات المعارضة في نطاقها المصلي المحض، فصار شائخاً- حتى لدى عامة الناس- إن للمساومات والتصعيد الإعلامي، والمكابدات السياسية، وافتعال الأزمات، ليست أكثر من ضغوط منهجية.. لمعارضة تقليدية.. اعتراف على: أن تحكم وتعارض في أن معاً- فتتفق وتختلف تبعاً للمزاج السياسي المتبادل- فحين فسود الشراكة تخفي المواقف المضادة وتبعية التقاسم بطلاش الخالف- وبالتوافق على إعادة التوازنات والمحاكمات للاستقرار تخمد حملات التصعيد والمهاترات.. وتخفت وتيرة الإثارة ومعارضة كهذه.. تدور في فلكها الخاص- وتلقي وظيفتها الوطنية انتصاراً لحسالتها الذاتية.. فتتحرك في خدمة مراكز نفوذ الذين فرضوا مشاريعهم الخاصة على حساب مشروع النهوض الوطني.. فعطلوا البناء وهادروا إمكاناته- واستدجروا الدولة للخلوف في صراعات هامشية.. فوضت فرص الأدوار التكاملية بين السلطة والمعارضة لإثراء التجربة التعددية، وتعزيز مسيرة التنمية.. فماذا لو أن هذه القوى المستفيدة من تداعيات الأوضاع في خارج نطاق صناعة القرار الرسمي- بصورة مباشرة- استطاعت التقرد بالسلطة المطلقة؟

٤- إن الوان الطيف التي احتشدت في خندق (اللواء المشترك) تضم كافة فرقاء المعارضة- لندخلوا- معاً- حملة انتخابية ضد (المؤتمر الشعبي العام) ولنا أن نسال- ماذا بعد-؟ سيتحتم إن حالفهم سوء الحظ- وبماذا يبشرونا

والزلزل والأعاصير وسواها من الحوادث الكارثية.. فإن للعقل وظيفته العلمية لدراسة الظواهر الطبيعية، والمتغيرات الإنسانية، وإخضاعها للبحث العلمي، لضبط فرضياتها المحتملة، والتحكم بإثارها المدمرة- كمهزمة أكاديمية صرفة- ينبغي الأخذ بها لاستقرار آفاق الأحداث السياسية- سواء قبل فراق العمل السياسي بها أم لا.. فمصير الأوطان ومستقبل الأجيال لاتقبل المغامرات بذرائعها العاطفية.. التي لا يستند عليها عقل ولا منطق.. بالنظر إلى بدائل أثبتت التجارب أنها تحمل مشروعا أشد فتكا من (أسلحة الدمار الشامل). فاللحزب الاشتراكي، تاريخ أسود، صفحاته ملطخة بدورات التصفية الدموية، وعندما هرب إلى الوحدة أراد ضرب عصفورين بحجر، فيما أن يتكسح الساحة اليمنية كاملة لفرش نمونجه الدموي، أو ينسحب إلى القواعد بسلا- على انتقاض ضرائب وطن بأكمله، وكنا نتمنى أن نطوي تلك الصفحات المظلمة من تاريخه الأسود، إلا أنه مازال يرفض مجرد إدانة (قرار الانفصال) أو (الحكومة الداخلية لرموز ذلك القرار، لتجاوز المسؤولية الحزبية الجماعية عنه، كما أنه لم يحدد مواقف من بعض القبادات الحالية، التي مازال خطابها انفصالياً، ونشاطها تحريضيًا).

والالتجمع اليمني للإصلاح، يحمل عقلية أصولية استحصالية وفكرًا شمولياً- يوحى لأصحابه باحتكار الحقيقة، وبالتالي الحق المطلق بالاستحواذ على الساحة السياسية- وبهذه العقلية نخل شريكاً في السلطة وشمر عن ساقيه وساعديه، لإزاحة كل نفس حي يصادفه في أية مؤسسة عامة.. ووزارة كانت أم غيرها- وأصبحت (بطاقة الانتماء الحزبي صكوك غفران) فهي معيار للمفاضلة، وغداً الخطوة.. ومع أنه خرج من السلطة، عقب معركة انتخابية، حسمتها الجماهير لصالح الخيار المؤتمري- فقد اعتبر هذا الخروج تراجعاً غير مألوف لمشروعه الاستحواذي.

وهذان المائلان الصارخان.. لكبر فصليين سياسيين في (اللواء المشترك) يطبق على

وتلك هي معيارية (حكم الشعب نفسه بنفسه) ومالم نرتق إلى مستوى (هذه الحكامة) فلا ملوم إلا أنفسنا- وليس أمامنا إلا خياران لا ثالث لهما- فإما أن ينجلي الموسم الانتخابي عن حصاد ثمار (تؤتي أكلها كل حين) وإما أن نخسد (اشواكا فنديم ولو بعد حين).. وبعيداً عن (الانتماءات الحزبية المغلقة) أو (الولاءات العصبية الموقونة) والحصانات المصلحية الضيقة) ينبغي أن نرتفع جميعاً إلى مستوى المسؤولية التاريخية.. لنستوعب جدوى الدورات الانتخابية.. وأنه كلما ارتفع مستوى الوعى السياسي) كلما ازدادت التجربة الديمقراطية تجزراً، والممارسة التعددية أكثر رسوخاً.. وصولاً إلى تبادل سلمي للسلطة.. كمحصلة لعلاقات تعددية ناضجة.. وهي أسس تستدعي المراجعة الموضوعية، للبدائل السائدة.. وهل هي مؤهلة لهذه الشراكة أم لا؟.. وللإجابة على هذا السؤال لابد من قراءة المشهد السياسي اليمني- بخصوصياته التالية:

١- إن المقدمات الخطأية تؤدي حتماً إلى نتائج خاطئة.. والخطاب السياسي والإعلامي المتحمس لتأييد المصداقية للتبادل السلمي للسلطة، يظل حماساً عاطفياً- مالم ينظر للبعد الأخر من المعادلة السياسية- أي مدى مصداقية المعارضة في القبول بالتداولية التعددية- والأركان هذا الضمان بمثابة وضع العربة قبل الحصان).. والمؤشرات السائدة تبرهن على ذلك- فالمعارضة (فطعت تذكرة خط واحد، بوصلها إلى السلطة فحسب) فتكفي في قضيتها الأولى والأخيرة- لأجلها احتشدت في خندق التمس المشترك) ولأجله التفت- ومن أجله تمت الشراكة.

٢- إن الحماس الداعي إلى التغيير مشروع- إنه ضرورة حياتية حمية.. فالجديد سنة الحياة- فحركة الكون، وتوالي المواسم والفصول محكومة بالتجدد والتجديد- لكنها باقليات تشير إلى أن للتغيير احتمالاته الإيجابية كما أن له مفاجآت كارثية.. ومثلما آمدنا العلم بأجهزة رصد الكوارث- كالبراكين

إفتعال الأزمات

صار مفهوماً لدى عامة الناس بأنه ليس أكثر من ضغوط منهجية (لمعارضة تقليدية)

المؤتمر الشعبي العام.. أفضل خيارات الوطن

اختيار إحييت لا انتقاء

● وعلى الصعيد الآخر كفل اتساع القاعدة الجماهيرية للمؤتمر الشعبي العام خيارات أفضل في اختيار مرشحي المحليات على مستوى المحافظات والمديريات بخلاف بقية التنظيمات والأحزاب السياسية التي عمدت إلى انتقاء مرشحيها في كواليس الرؤية الضيقة للقيادات لتفرض فرضاً على القواعد دون الأخذ بوجهات النظر ورؤية الآخرين لينتج عن ذلك مرشحو محليات ليسوا ببعدين عن اجماع الناس فحسب بل وبعدين عن اجماع قواعد هذه التنظيمات.. في الوقت الذي يباشر فيه المؤتمر الشعبي العام منذ وقت مبكر اختيار القيادات المحلية المرشحة على مستوى المحافظات والمديريات في عموم الوطن من خلال ترشيح واختيار القواعد المؤتمرية كلها لتبني الغاية المرجوة منها وضمانة حسن الاختيار للقيادات المحلية المقبلة، ومعنى اختيار القواعد المؤتمرية كلها لتبني الغاية المرجوة منها وضمانة حسن الاختيار للقيادات المحلية المقبلة، ومعنى اختيار قواعد المؤتمر الشعبي العام لهذه القواعد المرشحة يعني قبولها من السواد الأعظم الذي هو بحق المؤتمر الشعبي العام حزب الأغلبية يوماً وعنوان الوسيط والاعتدال على الساحة السياسية اليمنية. إن الحقائق والشواهد اليمنية وما خلفته إنجازات ومكاسب فترة زمنية مضت وحجم الأمل والتطلعات الشعبية الواسعة تؤكد حبال الوحي التي لا تنتزع بين الشعب والمؤتمر الشعبي العام والوقوف يوماً إلى جانب هذا التنظيم السياسي الرائد وقيادته الفذة ممثلة في فخامة الرئيس القائد الزم على عبدالله صالح وحبيبتنا وجد المؤتمر القائد الرمز وجدتم مصالحي اليمن وأمله وتطلعاته.

أثبت المؤتمر الشعبي العام خلال المراحل الانتخابية الماضية حجم الثقة التي يتمتع بها والشعبية الواسعة الممتدة بامتداد الوطن اليمني من أقصاه إلى أدناه بعيداً عن التراجع والضعف والكفاء على الذات، وشكلت الجماهير اليمنية العريضة التي وضعت خيارها وثقتها المطلقة في هذا التنظيم الوطني الرائد عاملاً لتعزيب قدراته السياسية وإمكاناته وبقته بنفسه وحجم استعداده لخوض غمار الانتخابات الرئاسية والمحلية بفاعلية كبيرة واقتدار سياسي متفرد.. وهذا يقرب على تنظيم سياسي وطني قاد الوطن في أصعب الظروف المحالكة للتحقق للشعب والوطن أقصى الغايات والطموحات والتطلعات العظيمة على مدى ٢٥ سنة مضت أي ربع قرن من الزمن.

خالد احمد الشيباني-صعدة

«وطن يتسع للجميع»، واختيار الاعتدال هو اختيار حياة مضمونة بعيداً عن التهميش والصراعات وتصعد الجدار الداخلي للوطن، وإذا كانت أحزاب اللقاء المشترك المتبانية يوماً قد جمعتها المصلحة للالتقاء، حول مرشح واحد فغداً تفرق للمصلحة هذا الجمع وتشتته الأمزجة والأهواء، أن من الصعب الجمع بين الأختين والأصعب من ذلك أن يستوعب مرشح المعارضة رغبات وأهواء متبانية لقوى في أقصى اليمين وقوى في أقصى اليسار والجمع بين الإصلاح والاشتراكي والناصري والبعثي.. فيصعب حسب قول المثل: «رجل في صنعا، ورجل في رداغ» ويعلم الله من المستفيد!! إن علي عبدالله صالح هو خيار الوطن اليوم لأن المصلحة الوطنية مقودة في هذا القائد الفذ الذي أثبتت اقتداره السياسي وكفائته الأيام والسنين الماضية، فأصبح ضماناً كبرى للوطن والأمن والاستقرار والنماء والتطور.. إننا بحاجة إلى وقفة تأمل واعية بعيداً عن الزمادات لندرك الترابط الوثيق بين ظروف الحاكم اليوم وقيادة الرئيس علي عبدالله صالح للوطن.

شخصية علي عبدالله صالح.
زعامة مجرية ومعتدلة
● ان تسلل فرد ما السلطة لقيادة أي مجتمع كان وقد وقع تحت سيطرة مجموعة من العقد النفسية منحازاً إلى فئة أو منطقة أو طبقة ضد طبقة أو فئة أو جماعة أخرى بغضني إلى الفئشل التسلط، ومع بروز الأيديولوجيات السياسية الحزبية في مجتمع كجتمعتنا اليمني يجعل من الصعب قبول السواد الأعظم بشخصية متشددة جدا إلى أقصى اليسار أو أقصى اليمين في وطن تعلم حياة الاعتدال في سلوكياته وعلاقاته.. ولقد اكد علي عبدالله صالح سياسسته المعتدلة يوماً قدرته على إقامة صرح علاقات وثيقة مع كل القوى والفئات والمذاهب والطبقات داخل الوطن لتصدق المقولة القائلة

● لقد امتلك المؤتمر الشعبي العام كتنظيم سياسي يملك قاعدة جماهيرية عريضة زمام المبادرة القائمة على تعدد الاختيارات في الانتخابات الرئاسية والمحلية، ففي الانتخابات الرئاسية يكفي المؤتمر الشعبي العام تملكه أفضل الخيارات الوطنية لترشيح فخامة الرئيس علي عبدالله صالح كمرشح لهذه الانتخابات والرجل هامة وطنية عظيمة وقائد فذ بحجم الوطن وعطاءاته عمت كل أرجاء، وربوع البلد لا يتركها إلا جاحد أو موتور يحاول سد شعاع الشمس بمنخل، وعلي عبدالله صالح الرجل والإنسان يعتبر أفضل خيارات الوطن اليوم مثلما كان أفضل خيارات اليمن بالأمس فتشكل ذلك عاملاً لتطور وتقديم وازدهار اليمن. إن البعد اليمني في التعويل على فخامة الرئيس القائد/ علي عبدالله صالح لقيادة الوطن للفترة الرئاسية المقبلة هو ذلك الخط الوطني الذي رسمه في قيادة الوطن بعيداً عن أشكال وصور التعصب الحزبي والمناطقي والمذهبي والفئوي الضيق، فعند وصول علي عبدالله صالح إلى السلطة تجلت جوانب عظمة هذا القائد الذي يضع مصالح الوطن في مقدمة الاهتمامات.. يتساوى في نظره كل أبناء الوطن والتنظيمات السياسية المتبانية الرؤى والأفكار، والأيديولوجيات قد اختزلت في شخصية وطنية واحدة هي

